الفكر الاقتصادي في مرحلة الانتقال من العصور الوسطى إلى عصر النهضة

اولا:- القمرية Cameralism والميركانتيلية Mercantilism

يتناول هذا المساهمات الفكرية للقمريين أصحاب الكراريس) التي تشكل تأملات اقتصادية أولية، وللميركانتيليين في علم الاقتصاد مع بعض التركيز على نشأتهم وتطور مذاهبهم، وبعض الإضاءات على الخلافات التي دارت بين بعضهم بخصوص الموقف من الربا والرقابة على معدل الفائدة وما انطوى عليه ذلك من نماذج بدائية للنظرية الكمية في النقود.

تمهيد تاريخي وصلنا إلى نهاية عصر الظلام، وبدأت الحياة تعود إلى أوروبا مع عودة الأمن والنظام بالتدريج. ومن الآن فصاعدا سيبدأ كل شيء بالتغير، وسيبدأ نمط الحياة باتخاذ أشكال جديدة: ستتوفر ظروف أفضل لممارسة العمل التجاري؛ سيكتشف الأوروبي أنه فرنسي أو إيطالي أو ألماني؛ سيصعد الشعور القومي؛ وستهبط اللاتينية إلى الدرجة الثانية بعد أن كانت لغة التواصل بين المتعلمين في أوروبا، لتحل محلها الفرنسية هنا والألمانية هناك. في هذه الفترة سيكتشف كولومبوس العالم الجديد وسيتدفق المعدن الثمين إلى أوروبا محدثاً موجة من ارتفاعات متوالية في الأسعار لم تعرفها أوروبا من قبل. وسيفرض كل ذلك تحديات على أوروبا على صعيد فنون الحكم والإدارة. وإذا كانت أوروبا قبل ذلك عبارة عن إقطاعيات كل منها مكتفية بذاتها، وإذا كان الملك قبل ذلك راضياً ومسروراً بما لديه من أراض وعقارات وخدم وحشم، فإن صعود النزعة القومية وتنافس الملكيّات سيفرض على الملك أن يهتم أكثر بجباية الضرائب اللازمة لبسط السلطات ومقارعة الأقران توسعت إدارات الدولة وازداد عدد موظفيها من البيروقراطيين المدنيين، وهؤلاء منهم من سيتخصص في شؤون الضريبة ومنهم من سيكون خبرة في الرقابة ومنهم من سيعتني بالإحصاء اللازم لمتابعة الأوجه المختلفة لأعمال الدولة. ولما كانت الطباعة قد عرفت وتطورت، وجد هؤلاء في كتابة ونشر آراء هم وأفكارهم في كراريس وسيلة منخفضة التكلفة لطرح تحليلاتهم وخلاصة خبراتهم حول كيف يجب أن تدار الأمور من وجهة نظرهم وكانت وسيلة للدفاع عن جماعة أو عن سياسة أو للهجوم عليها ومنها من كانت موجهة للملك أو الملكة على شكل نصائح بدافع الولاء أو المصلحة. ومن هنا جاءت كلمة أصحاب الكراريس pamphleteersالمتداولة في الأدبيات الأنجلوساكسونية، وأما «القُمرية» فهي التسمية الألمانية لذات الجماعة.

ولم يكن هؤلاء فقط من ينشرون هذه الكراريس، بل ستجد منهم بعض رجال الدين والقضاة والعلماء

وغيرهم. ولأن هؤلاء لم يكونوا لاهوتيين أو أساتذة حصراً ، حيث كان كثير منهم ينكب في قُمْرته (غرفته الخاصة في منزله على القراءة والكتابة، فإنهم عُرِفوا أيضاً بالقُمريين وعرفت أدبياتهم بالقُمْرية *Cameralism*. ونظراً لكثرتهم وتنوعهم ، فإن الإحاطة بأدبيات الكراريس غاية لا ترام كما يقول مؤرخوا الفكر الاقتصادي، ونحن نأخذ من مصادرهم الثانوية في أغلب الأحوال. سنلقي قبل الدخول في الأدب القمري الميركانتيلي بعض الضوء على أولى الكتابات التي شكلت براعم للفكر الاقتصادي، وُلِدَت، على حد زعم المؤرخين الغربيين، من رحم الفلسفة الأخلاقية اللاهوتية الأرسطوية مباشرة بدون أي

أ.م. محمد عماد عبد العزيز

معلمين !

ثانيا:- أهم أصحاب الكراريس الأوائل

2-2-1 نيكول أوريم (أو) نيكولاس دو ريم) Nicole Oresme (1382 - 1320) أوريم هذا لم يكن بيروقراطياً طموحاً أو موظفاً كبيراً أو تاجراً منهمكاً بملء جيبه أو صيرفياً من الذين سنتحدث عنهم لاحقاً، بل كان لاهوتياً ممن اعتنوا بأرسطو ودرسوا الرياضيات وتنقلوا في المناصب الكنسية. ويعد من هذا الجانب شخصية اسكولائية بامتياز، لكن الكرّاس الذي شهره لاحقاً بين الاقتصاديين «دار السك» De Moneta والزمن الذي نشر فيه صنّفه مع أصحاب الكراريس وقد جاء كتابه هذا على شكل أطروحة في النقود ، وهذا الموضوع سيأخذ تدريجياً اهتماماً متزايداً ويصبح محلاً للخلاف حتى يومنا هذا ، وهذا سبب كافٍ للتطرق إلى هذه الشخصية.في لكن لن يظهر له فوراً أنه كتب مما يقرب من سبعمئة عام، فقد اعتدنا من الكتب القديمة أن تتطرق للأفكار الاقتصادية بالمصادفة، كأن نجد فقرة أو صفحة أو ربما فصلاً أو اثنين عن قضية اقتصادية. أما هذا الكتاب فمكرس للحديث عن النقود وما يتصل من شأنها بالسلطة.

بالتأكيد، سيتضح هيمنة نَفَس أرسطو على الكتابة، ولكن القضية التي كانت محل تركيز أوريم هي غش المسكوكة النقدية debasement، وخلاصة موقف أوريم من هذه القضية أن غش المسكوكات غير أخلاقي وغير عادل وأسوأ من الربا، ولنتذكر من الاسكولائيين أن الربا إثم ورذيلة يستحق مرتكبها أشدّ العقوبة في الدنيا (النفي) والآخرة (لهيب جهنم). على أية حال، يقول الباحثون الغربيون أن أوريم لم يكن أول من تحدث عن هذه القضية بل عندهم أن أول من كتب عنها، وعن علاقتها بالقوة الشرائية، هو الفلكي الشهير كوبيرنيكوس، ويقال أنه اقترب من صياغة قانون «چريه شام» (النقود السيئة تطرد الجيدة من التداول).29 ويذكر آخرون شخصية اسبانية غامضة كادت تضع الصيغة الأولية في النظرية الكمية في النقود، فقد لاحظ هذا الرجل أن السلع في إسبانيا تكون أعلى منها في فرنسا عندما تكون تقل كمية النقود في فرنسا بالمقارنة مع إسبانية واستنتج من ذلك علاقة بين ندرة النقود وبين مستوى الأسعار والأجور.

ثالثا:- جان بودان Jean Bodin (1596 - 1530)

على الرغم من أن شهرة بودان أتت من المذهب الذي أسسه في سيادة الدولة" فإن مؤرخي الفكر الاقتصادي يحتفون به لسبب آخر . فقد نشر عام 1568 كرّاساً خصصه للرد على فرضية ماليستروا كت Malestroict القائلة بعدم حدوث تغير في العلاقة بين السلع من جهة، وبين الذهب والفضة من جهة أخرى فيما يخص الوزن ونسبة المعدن الثمين في خليط المسكوكات الفرنسية. يبدو أن ماليستروا كت هذا كان قد كلّف رسمياً بالتحري عن سبب ارتفاع الأسعار في فرنسا، فوضع خلاصة تحليله في وثيقة مشهورة ومن الملفت أن يقوم قاض بالرد على بيروقراطي متخصص في الشأن النقدي في زمن چريه شام، النقود السيئة كانت المسكوكات التي تلاعبت السلطة التي أصدرتها بنسبة المعدن الثمين فيها، بحيث أن القيمة الفعلية للمسكوكة بوصفها معدن ثمين تكون أقل من القيمة الرسمية التي تتداول فيها. يمكن أن تكون المسكوكة سيئة أيضاً بسبب التزوير أو بسبب قطع أجزاء صغيرة جداً من الحواف، أو بسبب الاهتراء . سبق چريه شام في الإشارة إلى هذا القانون كل من أوريم والمقريزي وكوپيرنيكوس وغيرهم.

للذهب والفضة، بمعزل عن قيمة المسكوكة التي تم غشها فإن القيم الحقيقية للمبادلة بين الذهب والفضة وبين بقية السلع لم تتغير، وبالتالي فإن الذي أدى لارتفاع الأسعار هو غش النقد. وأما القيمة الحقيقية للذهب والفضة فلم تتغير. وهكذا يردّ ماليستروا كت ارتفاع الأسعار إلى غش النقد. بودان عند هذه النقطة ولم ينفِ حدوث الغش لاسيّما أنه كان ممارسة واسعة الانتشار في تلك الأيام ولم يكن ذلك خفياً أحد. عن

أ.د. محمد حماد عبدالعزيز

توقف لكن بودان رفض فكرة أن حدوث تغيرات في الأسعار النسبية بين بعض السلع وبين بعض الأراضي يمكن تفسيره ببساطة من الغش الذي تعرضت له خليطة النقود الفرنسية. وجعل بودان يعدد الأسباب الممكنة من وجهة نظره لارتفاع الأسعار بعيداً عن قضية غش النقد ولكنه وبملاحظة دقيقة يرى أن السبب الأول لارتفاع الأسعار يتعلق بمقدار ما يتوفر من نقود ويسوق لذلك عدة أمثلة من التاريخ ومن الانجيل فيذكر أن الرومان عانوا من ارتفاع الأسعار في واحد من انتصاراتهم التي عادوا فيها مظفرين ومحملين بكميات كثيرة من الذهب ويذكر كيف تسببت هدايا الملكة بلقيس للملك سليمان بارتفاع حاد بأسعار السكاكين لأن عدد الجواهر واللآلئ أصبح أكبر من عدد السكاكين.

رابعا :- الميركانتيلية Mercantilism

1- تمهيد تاريخي لنشوء الميركانتيلية

مر معنا سابقاً موقف توماس أكويناس من الربا، وكيف أن الكنيسة عموماً سارت على خطا الفلسفة الأخلاقية لأرسطو وعلى خطا الانجيل في رفض الربا، ومر معنا كيف كانت النظرة إلى التاجر لا تبتعد كثيراً عن النظرة إلى المرابي فالتاجر بأقل الأحوال شخص مشبوه إن لم يكن دنيئاً. الكنيسة عموماً والأكويني ممثلاً لعهده كانوا يتوجسون من انتشار الكثير من النقود في أيدي الناس لأن في ذلك مفسدة عظيمة، إذ ستفتح الأبواب أمام الخطائين للغرق في آثامهم بمعونة النقود. لكن هذا الموقف من الكنيسة إزاء النقود سيواجه مع الزمن واقعاً جديداً مع دخول أوروبا في منتصف القرن السادس عشر. حيث ستبدأ الاكتشافات الجغرافية الكبرى وسيتدفق الذهب إلى أوروبا من العالم الجديد وسيزداد عرض النقد بمعدلات لم تخطر على بال الأكويني. ستبدأ الأسعار بالارتفاع بالتدريج وتزدهر الأعمال وستتكون طبقة من التجار ذات ثقل مهم بالنسبة للدولة الراغبة بالتسلّح وحماية الحدود وبسط السلطان، وهكذا تتفق مصالح الملوك الطامعين في المال مع مصالح التجار الطامعين بتسخير السلطة لمصالحهم، بل سيتحول الملوك أنفسهم إلى صناع سياسات اقتصادية وتجارية وصناعية. وهذا التلاقي بين مصالح الحكومة ومصالح التجار سيكون له عميق الأثر على الذهنية الأوروبية؛ لاسيما في ظل ظهور المدن الأمم وتزايد قوتهم ونفوذهم وما رافق ذلك من تغيرات وكنا لمحنا سابقاً إلى التطورات التي شهدتها أوروبا على أعتاب نهاية عصر الظلام. وذكرنا كيف تراجع الاقطاع لحساب نشوء الدولة القومية المدنية، وبالتوازي مع هذا التطور نشأت طبقة التجار وبدا الموقف الأخلاقي من هؤلاء بالتبدل، وبرز منهم بعض أصحاب الكراريس (القُمْرتين) الذين عملوا على نشر أدبيات تروج لفكرهم التجاري، وتحتّ الدولة القومية على رعاية مصالحهم بلبوس قومي، مطالبين تارةً بتأمين الحماية للصناعة المحلية، وتارة بإعانة صناعة تصديرية ضد المنافسة الأجنبية. صُنفت هذه الأدبيات فيما بعد تحت اسم النظام الميركانتيلي (التجاري) أو الفكر الميركانتيلي، على أن الميركانتيلية أوسع وأعقد من هذا المعنى، وهي لا تزال محل جدل متجدد حتى اليوم.

2- الملامح العامة للفكر الميركانتيلي

ظهر الفكر الاقتصادي الميركانتيلي على مدى مرحلة زمنية طويلة امتدت من حوالي بداية القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر ، ولكن طروحاتهم الأكثر تقدماً ظهرت خلال الفترة 1650-1750. وعندما نتحدث عن الفكر الميركانتيلي فإننا لا نقصد جماعة عرفت نفسها بهذا الوصف أو حددت لنفسها منهجاً متفقاً عليه. لكن يمكن القول بأنهم أصحاب أفكار معينة هيمنت على الفكر الأوروبي في السياق الاقتصادي لفترة طويلة، وإن لم يقوموا بتأسيس مذهب موحد على أسس راسخة. ويبدو أن تسميتهم بالميركانتيليين تعود لآدم سميث الذي سينتقد طروحاتهم فيما بعد، كونها على تناقض تام مع مذهبه كما سيتبين معنا لاحقاً. وقد لاحظ ماركس أن طبقة التجار في تلك الحقبة من تاريخ أوروبا بدأت بالتحالف مع

أ.م. محمد عماد عبد العزيز

الحكومة ليحقق كلاهما توازناً إزاء الارستقراطية الاقطاعية. فالحكومة تحتاج القوة الاقتصادية للتاجر والتاجر يحتاج دعم الحكومة لتمرير سياسات دعم التجارة. فلا الحكومة ولا التاجر يرغبان أن يكونا تحت رحمة «النبيل» الاقطاعي. إذا قام الملك بتسهيل دخول الذهب عبر التجارة ستزدهر الأعمال وتتسع القاعدة الضريبية، وهذا بالضبط ما تحتاجه الحكومة أو ما يحتاجه الملك.

لقاء المصالح هذا بات واضحاً في الحقبة الميركانتيلية، ويرى البعض أنه في تلك المرحلة بالذات ولدت فكرة الاقتصاد السياسي في الذهنية الأوروبية. فالاقتصاد لم يعد مجرد علم يعنى بسياسات زراعية وصناعية وتجارية بل بالتقاء مصالح الدولة مع طبقة أو فئة اقتصادية بعينها. وهكذا فإن علم الاقتصاد ليس علم اقتصاد وحسب بل أصبح علم «اقتصاد سياسي» أو ، كما يرغب ماركس، «علم الاقتصاد السياسي البورجوازي». على أية حال، يمكن تقسيم الفكر الميركانتيلي إلى مرحلتين: المرحلة المبكرة من انتشاره في أوروبا، لا سيّما في إسبانيا حتى نهاية القرن السادس عشر، ومرحلة النضج التي ظهرت فيها الأفكار الميركانتيلية الأكثر تعقيداً، وهي الفترة الممتدة من حوالي منتصف القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر. وجد الميركانتيليون الأوائل ضالتهم في المعدن الثمين **bullion**، وبالنسبة إليهم، المعدن الثمين، والذهب تحديداً بكل تأكيد، كان الشكل الوحيد للثروة، ولا شيء يستحق اكتنازه ومراكمته إلا المعدن الثمين أو النقود عندما تكون ذهباً أو فضة.

فقوة الأمة هي بقدر ما تمتلكه من المعدن البرّاق ، والسبيل الوحيد لتنمية الذهب هي التجارة. بالتجارة يمكن مضاعفة ما تمتلكه الأمة من نقود فالتصدير يجلب الذهب إلى داخل الحدود. ولكن، بالمقابل، فإن الاستيراد يؤدي إلى خروجه. ولذلك فإن الوصفة جاهزة وبسيطة: على الدولة أن تسعى لتحقيق ميزان تجاري رابح من خلال التصدير بقوة من جهة، وأن تمنع استنفاد مخزونها من الذهب من خلال الاستيراد من جهة أخرى. فعندما تحرص الدولة على دخول السيولة وعدم خروجها، تزيد السيولة في البلد، فيزيد الإنفاق، وزيادة الإنفاق تشجع على زيادة التصنيع، وزيادة التصنيع تولّد فرص العمل باختصار، تدفق السيولة الذهبية إلى الداخل يؤدي إلى النمو والازدهار. 30 ولتحقيق ذلك لا يكفي دخول الذهب وحسب، بل ينبغي منع تسرّبه إلى الخارج حتى لو استلزم الأمر اتخاذ إجراءات حادة من قبيل فرض عقوبات صارمة على من يثبت عليه جُرم نقل الذهب خارج الحدود.

دأب الميركانتيليون على ابتداع أساليب قانونية تارة وذكية تارة أخرى لجذب الذهب الأجنبي واستبقاءه في السوق المحلية. فمن الأساليب القانونية تخفيض سعر الصرف **devaluation** ومن الأساليب الملتوية التلاعب بمقدار المعدن الثمين في المسكوكة **debasement**. بالإضافة إلى ذلك، شجعوا المستوردين المحليين على سداد ثمن مستورداتهم عيناً لا نقداً. فقد يُطلب مثلاً من مستورد النبيذ أن يسدد ثمن مستورداته بمقدار مكافئ في القيمة من القماش. وهكذا يمكن تلبية احتياجات البلد من النبيذ بدون فقدان السيولة بالتأكيد، لم تلجأ كافة البلدان والممالك الأوروبية إلى هذه الوسائل بنفس الالحاح، لكن اسبانيا كانت البلد الأوروبي الذي كان الأكثر تطرفاً في تطبيق هذه السياسات. فرضت إسبانيا رقابة دقيقة على تطبيق تدابير منع تسرب الذهب، فأدى ذلك إلى تحولها إلى مثال شهير في تحقيق السياسات عكس أهدافها كما سنرى. في تلك الأيام انتشر الغش في النقد الذهبي. والغش يمكن أن يكون وراءه حكومة فاسدة أو صيرفي خبيث ، وفوق ذلك كان هناك التزوير أيضاً. وانتشر الهوس بالتأكد من سلامة المسكوكات من العيب اشتهرت هذه الفكرة باسم آلية تدفق الذهب النقدي.

وظن الناس أن تقلبات سعر الصرف كانت نتيجة الغش والتزوير والفساد، ولم يكن ليخطربالهم تأثير حركة الميزان التجاري على سعر الصرف في ذلك. بل إن بعض الميركانتيليين الأوائل ظنوا لأن مراقبة سعر

الصرف تمكنهم من ضبط حركة ميزان المدفوعات، أي بعكس الإدراك السائد اليوم في أن سعر الصرف هو نتيجة لحركة الميزان التجاري وليس سبباً، الأمر الذي انتبه إليه الميركانتيليون في مرحلة لاحقة. على أية حال، قادتهم هذه المعتقدات حول سعر الصرف إلى السعي لتحقيق استقرار معدلات الصرف من خلال التشديد على ضمان أن قيمة النقد تكافئ ما ينطوي عليه من معدن ثمين، بحيث يكون معدل الصرف مجرد انعكاس للتناسب بين العملتين المبني على ما تحتويانه من ذهب. ويرى الكثيرون أن الفضل يعود للميركانتيليين، من خلال اتباعهم لهذا النهج، للتمهيد إلى ظهور ما يسمى قاعدة الذهب التي سادت النظام النقدي الدولي خلال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى.

من أهم الانتقادات التي تعرض لها الميركانتيليون أن تدفق الذهب سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولكن الميركانتيليين كانوا على وعي بوجود نوع من علاقة بين كمية الذهب المتداولة وبين الأسعار، إلا أنهم اعتقدوا أنهم قادرين على تثبيت الأسعار أو دفعها باتجاه الاستقرار من خلال زيادة عرض النقد بما يؤدي إلى زيادة في عدد المبادلات، طمعاً في أن يرفع ذلك من مستويات التشغيل وفرص العمل لينطلق النمو في حلزون صاعد، ولعل افتتان بعض الميركانتيليين بالمعدن الأصفر أثر في اتجاههم لتبرير التمسك به بهذه الطريقة، ولا يوجد لدينا ما يمنع من إساءة الظن بكبار المستفيدين من تدفق الذهب، لأن هؤلاء سيقدمون حجج ذات صبغة وطنية للحفاظ على تدفق الذهب إلى خزائنهم. سيأتي منهم لاحقاً من يطرح وجهة نظر مختلفة حول سعر الصرف. وإليه ننتقل مباشرة.

3- النموذج الإنجليزي: توماس من Sir Thomas Mun (1571 - 1641) حول توماس من ، أحد أهم وأشهر زعماء الميركانتيلية، فكرة الميزان التجاري الرابح إلى شعار استمر رائجاً حتى حوالي منتصف القرن السابع عشر. هذا الرجل كتب كثيراً في الشأن الاقتصادي، ويعده مؤرخوا الفكر الاقتصادي آخر الميركانتيليين الأوائل. الرجل لم يكن عادياً، فقد كان مديراً لشركة الهند الشرقية التي اتهمت بإرهاق المملكة البريطانية بمستورداتها في ظل كساد شديد عانت منه الأمة عام 1620 ، لكن من وقف بقوة كرجل ذو رؤية وإيمان بالدولة ونشر مؤلفه الشهير «حوار حول التجارة بين إنجلترا وجزر الهند الشرقية - A Discourse of Trade from England unto the East .Indies عام 1621 والذي تحدث فيه عن رؤيته حول وسيلة إثراء الأمة» والتي تركزت وتمحورت حول ضمان أن تزيد الصادرات عن الواردات. فالسياسة الأهم هي. ضمان ميزان تجاري رابح وأما باقي السياسات الاقتصادية التصحيحية فلا تعدو أن تكون ثانوية بأحسن الأحوال.

بين من خطأ فكرة أن حركة سعر الصرف هي التي تسبب الصعوبات للميزان التجاري، وبين خطأ الاعتقاد بأنها ناجمة عن التغيير والتزوير، كما ظن من سبقه من الميركانتيليين، وذهب إلى أن معالجة القلق الناجم عن عدم استقرار سعر الصرف يتم من خلال الحفاظ على ميزان رابح وليس العكس. ولتحقيق ذلك لا بد من فتح الأبواب للصادرات وإغلاقها أمام المستوردات بشتى الوسائل الممكنة. وبتعبير توماس من في مؤلفه England's treasure by forraign trade: «علينا أن نبيع الغرباء أكثر مما نستهلكه من قيمة منتجاتهم سنوياً» 31 قد لا يبدو الكثير من الفكر الجديد في هذا الكلام، لكن الذي ميز من عن سابقيه كان التركيز على صافي التدفق وليس التدفق ففي سياق دفاعه عن إدارته لشركة إيست إنديا ردّ على منتقديه بوجوب عدم النظر بعين واحدة إلى التجارة الدولية، فالمهم ليس حجم الواردات، بل المهم أن تفوق الصادرات الواردات، ولا بأس أن يكون حجم الأخيرة في ازدياد ما تحقق ذلك . والحقيقة أن الشركة المذكورة تسببت بتسرّب مقادير هائلة من الذهب والفضة باتجاه الهند للحصول على المنتجات الأجنبية التي كانت في كثير من الأحوال منتجات رفاهية، فالدفع الدولي في تلك الأيام كان بالذهب وليس بالنقود

أ.د. محمد عبد العزيز

الورقية، وتصدير الذهب بهذه الطريقة لشراء ما لدى الهند أمر لم يُسمع به من قبل، وهو على تضاد صارخ مع المعتقدات السائدة ، فمن الطبيعي والحال هذه أن ينظر العديد باستياء لدور الشركة، واعتقدوا أن نشاط الشركة ساهم في تعميق الأزمة الاقتصادية التي جثمت لفترة مزعجة على صدر الاقتصاد البريطاني.

4- النموذج الفرنسي: الكولبيرية وأصداؤها في أوروبا

قام وزير المالية الفرنسي ذائع الصيت، كولبير، في النصف الثاني من القرن السابع عشر باعتماد سلسلة من الإجراءات الحمائية، التي يمكن وصفها بالمتطرفة ، لضمان الحفاظ على ميزان تجاري رابح. باختصار شديد تركّزت السياسات الكولبيرية، نسبة لاسم الوزير المذكور ، على تشجيع الصناعة الوطنية ودعم تنافسيتها، مع حوافز من قبيل تسهيل استيراد المواد الأولية وإعفاءها من الرسوم مع منع إعادة تصديرها إلا إذا تم تصنيعها. كانت السياسات المذكورة عدائية تجاه الشركاء التجاريين. ولم يفت قطار الحمائية اي بلد أوروبي منهم، فقد اشترع البريطانيون قوانين جديدة للتجارة البحرية تكاد تكون نوعاً من "البلطجة" على التجارة البحرية ، مانحين أساطيلهم التجارية وموانئهم وما يرتبط بها من خدمات مزايا خاصة. تلاها خلال عقدين من الزمن مزيد من القوانين العدائية، حيث ألزموا كل مستورد يرغب بجلب بضائع من وراء البحار إلى أوروبا أن يفرّغ الحمولة في ميناء بريطاني قبل شحنها إلى تجار الجملة، الأمر الذي أمن للبريطانيين هوامش مربحة بلا مجهود في العديد من الخدمات المكملة للتجارة الدولية مثل خدمات التأمين والتفريغ والتحميل وما يتشابك معها من خدمات ، وأصبح للموانئ الإنجليزية مكاناً متميزاً وشهرة واسعة.

مما لا شك فيه أن الامبراطورية البريطانية استفادت من مركزها العسكري الدولي في ردع تلك الدول التي تفكر باتخاذ اجراءات معاكسة على غرار ما نراه هذه الأيام من حروب تجارية يشنها ترامب أميركا على شركاءه التجاريين، سواء الضعفاء عسكرياً وسياسياً كاليابان أوالمشاكسين كالصين.

ولم يكتف الميركانتيليون عموماً بالإجراءات المذكورة، بل عملوا على تشجيع استيراد العمالة

الماهرة بحيث يتم الإنتاج محلياً تحاشياً لاستيراده من حيث يُنتَج . وهكذا نرى أن الميركانتيلية الفرنسية اتخذت لنفسها صبغة أو مدخلاً صناعياً، فيما اتخذت الميركانتيلية البريطانية مساراً تجارياً.

5- الحمائية والمنافسة:

تعدى سلوك إنجلترا فكرة حماية الصناعة الوطنية إلى فكرة القضاء على المنافسة. فقوانين الإبحار والشحن التي ذكرناها آنفاً لم تكن مجرد وسيلة لتحقيق بعض الأرباح من السيطرة على هوامش النقل والتأمين وما يتصل بها من خدمات تفريغ وتحميل، بل كانت موجهة ضد الأسطول الهولندي، المنافس البحري الأكبر. .. ومن المؤكد أن الدافع من وراء ذلك كان وطنياً، ولكنه لم يكن وطنياً خالصاً، بل إن الغاية من وراءه كانت التضييق على المنافس الهولندي وترسيخ الهيمنة البحرية البريطانية، وقد نجحت بالفعل بتأسيس موقع تجاري متميز مع نهاية القرن السابع عشر. ولجأ الأوروبيون عموماً إلى تعزيز مراكزهم الدولية من خلال إنشاء شركات احتكارية للتجارة الدولية، إذ رأوا أن إعطاء مزايا خاصة للاحتكارات الوطنية سيمكن بلدانهم من مواجهة المنافسين الدوليين.

والاحتكار الأكثر شهرة في هذا السياق هو شركة إيست إنديا البريطانية التي تم تأسيسها في بداية القرن السابع عشر ، والتي تم استنساخ نموذجها تباعاً في عدد من البلدان الأوروبية مثل فرنسا وهولندا . وكان ذلك من وجهة نظر الميركانتيليين أفضل وسيلة لعمل التجارة الدولية بما يضمن المصالح الوطنية. لم يتوقف الأمر عند ذلك بالتأكيد، فقد سعى الميركانتيليون عبر سياسات متنوعة إلى تسهيل استيراد

التكنولوجيا والأيدي الماهرة.

لا يزال هذا السلوك مشاهداً في الدول الغربية حتى يومنا هذا ، فقوانين مكافحة الاحتكار التي تهدف إلى صيانة المنافسة في السوق المحلية عادة ما يتم إعفاء بعض كبريات الشركات منها لتمكينها من منافسة نظيراتها الدولية. وكثيراً ما تستخدم حجج عدم التزام الشركات الأجنبية بالمعايير البيئية (منتج مخالف لمواصفات أو معايير بيئية وطنية والأخلاقية (استخدام الأطفال دون سن محددة في عمليات الإنتاج في استصدار ما يلزم من قوانين لحرمانها من إدخال منتجاتها إلى السوق المحلية،على الرغم من أن المصلحة الوطنية، إذا جاز التعبير، تقتضي حصول المستهلك على سلع أرخص بدلاً من الجائه لاستهلاك البديل المحلي الأغلى ثمناً. من الواضح بالتالي مدى وصول أصحاب هذه الاحتكارات إلى مراكز صنع القرار من هذه الزاوية على الأقل، لم يتغير العالم كثيراً من الفترة الميركانتيلية.

6- موقف الميركانتيليين من الأجور

على الرغم من إدراك الميركانتيليين لأهمية اليد العاملة الماهرة في سياق تدعيم تنافسية وربحية الصناعة الوطنية، إلا أنهم رأوا أن من الأفضل ألا تزيد الأجور على حد الكفاف، وجاؤوا على ذلك بمبررات سخيفة من قبيل أن إعطاء العامل ما يزيد عن كفافه سيفسد هذا العامل الميال بطبيعته إلى الكسل والتبذير وبالتالي فمن الأفضل ألا يكون مع العامل فضل من نقود لئلا يعمد إلى الإسراف في شراء الكحول والدخول في حالات الكسل والثمالة وما يجرّه ذلك من غياب عن العمل. وهكذا، فإن عدم إعطاء العامل ما يزيد على الحاجة لتجديد قوة عمله هو مصلحة إنتاجية، وهو من مصلحة العمل بشكل أو بآخر، وبالتالي هو مصلحة وطنية يعكس ذلك بوضوح النظرة الميركانتيلية الدونية للعمال وهيمنة ذهنية المنافسة التجارية. لكن من الطريف أن فكرتهم حول العلاقة بين مقدار الأجر ومقدار العمل قادتهم إلى إنتاج أول نسخة من منحنى عرض العمل المنعطف إلى الوراء، والذي لا يزال يدرس في كتب مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي حتى يومنا هذا. تقول هذه النظرية التي لاقت رواجاً كبيراً في القرن الثامن عشر أنه بعد ارتفاع الأجور فوق حد معين يبدأ عرض العمل بالتراجع، فينعطف منحنى عرض العمل ويتحول من منحنى صاعد بالاتجاه الشمالي الشرقي تعبيراً عن ارتفاع عرض العمل مع ارتفاع الأجر، إلى منحنى صاعد بالاتجاه المعاكس - الجهة الشمالية الغربية، تعبيراً عن ميل العمال إلى التخفيف من عدد ساعات العمل مع ارتفاع أجر الساعة.

7- الميركانتيليون وديناميكيات السكان

هناك أسباب موضوعية لهذه النظرة للعمل والأجور ، فأوروبا في ذلك الوقت ما زالت مجموعة من الاقتصادات الزراعية، والرأسمالية الصناعية التي بدأت بالنهوض على أكتاف الرأسمال التجاري كانت بحاجة للمزيد والمزيد من عنصر العمل لتحقيق أهدافها في التوسع في الإنتاج الصناعي والتجاري. فالمنافسة تحتاج المزيد من الإنتاج، وهذا الأخير يحتاج مزيداً من العمل، ولكن تشغيل المزيد والمزيد من العمال يحتاج إلى بناء المزيد والمزيد من رأس المال. الأمر الذي قاد الميركانتيليين إلى نظرية فريدة في ديناميكيات السكان . فقد رأوا أن هناك ضرورة لتشجيع طبقة العمال على الانجاب، بحيث لا يقل معدل الانجاب عن معدل نمو راس المال. فلا قيمة لنمو رأس المال بلا نمو مرافق في العمل. بطريقة أخرى، نمو العمل هو مفتاح الازدهار ولكن الاستفادة منه مرهونة بنمو رأس المال (وعنصر الأرض أيضاً). فعلى سبيل المثال، لا يكفي أن نقوم بإنتاج ورشات أكثر وورشات أكبر لإنتاج المزيد من النسيج، اذ لا بد من توفر المزيد من العمال والمزيد من القطن، وهذا الأخير يستوجب مزيداً من الإنتاجية الزراعية .

أ.د. محمد عبد العزيز

8- وليام بيتي William Petty(1623 - 1687)

درس الطب والتشريح والموسيقا وشغل مناصب أستاذية في هذين المجالين في جامعتي أوكسفورد و «چريه شام». ثم تم تعيينه ضابطاً طبيباً برتبة عالية في جيش كروميل عام 1651 حيث تم تكليفه بمسح الأراضي الإيرلندية (1655 - 1658) التي ستستخدم في دفع تعويضات جنود «كروميل» وممولیه، ومع الخبرة التي كونها في هذا المجال تحوّل هو نفسه إلى واحد من كبار ملاكي الأرض!

وقضى معظم ما بقي من حياته في إدارة ممتلكاته العقارية ومتابعة مشكلاتها القانونية.

-الرأسمالية الصاعدة ستكون لاحقاً بحاجة إلى الكثير من المواد الأولية، وإن لم يكن من التجارة فمن نهب المستعمرات. ساهم پيتي في انتشار الجمعية الملكية لإغناء المعارف الطبيعية التي كان معظم مؤسسيها

بمن فيهم پيتي من المولعين بمنهج التجربة المشاهدة empirical approach سواء في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية. يظهر تأثير هذا المنهج في كافة كتاباته لكن يظهر أكثر ما يظهر في القول المأثور عنه والمقتبس من مقدمة كتابه «الإحصاء السياسي» حيث يقول:

«بدلاً من الاقتصار على عبارات المقارنة الانشائية والجدل الفكري آثرت على نفسي أن أعبر

عن فكرتي بلغة الرقم والوزن والقياس.... تاركاً الآراء والأهواء والعواطف والشهوات الشخصية لغيري من الناس» ولذلك فإنه يعتبر من قبل البعض مؤسس علم الإحصاء. وقد عُرف عنه في زمنه محاولات لتقدير الدخل القومي، ولكن بطريقة تقريبية عرضته لانتقادات واتهامات بالتحيز في التخمين لغرض سياسي. كتب پيتي في مجالات متنوعة منها الطب والدين ولكنه كتب أيضاً في الاقتصاد باحثاً في تقسيم العمل ونظريات القيمة والتوزيع والحقيقة أنه كان ميركانتيلياً إمبريالياً. ناضل پيتي فكرياً من أجل حرية النشاط الاقتصادي والانعتاق من أثر التسلط الاقطاعي على الحياة العامة. وكان أهم ما يميّزه عن الميركانتيليين هو التركيز على الإنتاج بدلاً من التجارة.

رأى بيتي أن ثروة الأمة في إنتاجها وليس في ذهبها. وفرّق بين سعر السوق (أو ما يسميه السعر السياسي، يقصد الجاري) وبين السعر الطبيعي. 35 واعتبر بيتي أن العمل هو أبو الثروة والأرض أمها، وحدد قيمة السلعة بمقدار نفقات العمل في إنتاجها . واعتبر أن نفقات العمل قابلة للقياس بزمن العمل، وعلى أساس زمن العمل يجري عملياً تحديد القيمة عند التبادل، وسبق پيتي غيره إلى فكرة العلاقة العكسية بين القيمة وبين إنتاجية العمل. ولذلك فقد اعتبر ماركس أن پيتي مؤسس الاقتصاد السياسي الحديث قاده منهجه الإحصائي إلى الربط بين متغيرات الريع والفائدة والزمن بدون فلسفة دقيقة لهذه العلاقة.

على سبيل المثال، يعتبر بيتي أن ايصال كمية من الحبوب إلى لندن من مكان يبعد ثلاثين ميلاً، سيرفع سعر الحبوب فوق سعرها الطبيعي. بدلالة أن الحبوب المنتجة قريباً من لندن سيكون سعرها "السياسي" على حد تعبيره (السعر الجاري في السوق) أرخص.

ويرى الإنجليز أن مؤلفه المسمى دراسة في الضرائب والمساهمات» هو أول دراسة في المالية العامة في أدبيات علم الاقتصاد. وعلى الرغم من أنه كتب هذا المؤلف في سياق كيفية قيام التاج بتمويل عملياته إلا أن مؤلفه انطوى على عدد من الأفكار المتقدمة في التحليل الاقتصادي. فقد ناقش فيه دور الدولة ونظامها الضريبي والتحليل الاقتصادي لمفهوم الريع الذي سيكون له أثر فيما بعد على الفيزيوقراطيين. ولا يختلف مفهومه لدور الدولة كثيراً عما سنشاهده عند الكلاسيكيين لاحقاً، ومن الجدير بالذكر أخيراً أنه دافع بقوة عن الربا.

«عندما يعطي رجل نقوده بشرط ألا يطالب بها قبل وقت محدّد من المستقبل، بغض النظر عن حاجاته كيف

ستكون في تلك الفترة، فإن له أن يتقاضى تعويضاً عن هذا العناء الذي رضي به لنفسه. وهذه العلاوة هي ما نسميه ربا» يقدم بيتي تبريره للربا بطريقة تسخف كل من لا يجد سبباً لقبول الربا، فالمسألة عنده بسيطة إلى درجةالبداهة إذ يقول ويكرّر أنه:

«لا يستطيع أن يرى أي سبب لعدم أخذ أو إعطاء الفائدة أو الربا»

وهو يقابل بين مخاطرة الإقراض وبين مخاطرة نقل النقود من مكان إلى آخر ، فكما يقبل المرء أن يدفع مئة ليرة إضافية للحصول على المبلغ في لندن بدلاً من الحصول عليه في منطقة تفصلها عن لندن طرق تعج باللصوص، فإن على المرء أن يقبل بدفع الربا للحصول على المبلغ الذي يشاء في الوقت الذي يشاء.

8- جون لوك John Locke (1632 - 1704)

احتاجت الرأسمالية الصاعدة في إنجلترا في القرن السابع عشر إلى أساس فلسفي للتخلص من هيمنة الأسس اللاهوتية على الحياة الاقتصادية في أوروبا لفترة طويلة، ولتبرير السياسات الميركانتيلية. قدم جون لوك تبريراً فلسفياً قوياً للملكية الخاصة والربا والحد من تدخل الدولة. وساهم بذلك في تأمين القبول العام للرأسمالية الجديدة. وكتب أيضاً في موضوعات أخرى ننتقل إليها مباشرة بعد إضاءة خاطفة على بداياته. درس لوك في أوكسفورد وأصبح الطبيب الخاص لأنطوني آشلي كوبر وهو أحد النبلاء الذي شغل منصب وزير المالية للفترة من 1572 حتى 1574، حيث عمل مساعداً له ثم سكرتيراً لمجلس التجارة والمزارع (1673 – 1674) فمفوضاً للتجارة، ومن هنا بدأ اهتمامه بالشؤون الاقتصادية. كان لوك فيلسوفاً بالمعنى العام. له نظريات في الملكية والحكومة وله نظرية في «القيمة في الأرض» ويعود له شيء من الفضل في تطوير النظرية الكمية في النقود إلى صيغة أعلى مستوى مما كان متداولاً قبله، حيث قدّم تحليلاً متقدماً عمن سبقه وخطا خطوة هامة عندما تطرّق إلى قضية سرعة دوران النقود، الأمر الذي لم يتم الاقتراب منه سابقاً بطريقة لوك . وأما موقفه من المالية العامة فيتلخص أن الضرائب في زمنه وزمن من سبقه آلت إلى الضريبة على الأرض بشكل أو بآخر. وقد اعتبر نفسه ممن يرون أن الضريبة الوحيدة على الأرض هي الأنسب. وقد كان داعماً صريحاً للسياسات الميركانتيلية.

9- موقف لوك من الرقابة على معدل الربا

دافع في مؤلفه «عن الحكومة المدنية» عن الملكية الخاصة على أساس تطبيق لمفهوم جهد العمل، ويرى البعض أن فكرته هذه مهدت الطريق مع عوامل أخرى لصياغة نظرية القيمة في العمل. وأما مؤلفه المسمى بعض الاعتبارات المتعلقة بتخفيض الفائدة ورفع قيمة النقود» فقد تناول قضية ما إذا كان على الحكومة أن تضع تشريعات ناظمة لمعدل الفائدة واقترح ما يفيد بعدم امكانية ذلك، على أساس أن قوى السوق تفوق قوة القانون. يقول في كتابه «بعض الاعتبارات«إن الرغبة في النقود هي ما يقود الناس لتحمل عناء وتكاليف الاقتراض، وبمقدار هذه الرغبة سيسعى كل شخص إلى الحصول مهما كان الثمن. وذلك في حين أن الماهر من الناس سيسعى دوماً لإيجاد الوسيلة للتهرب من قانونكم ومن عقوباتكم، وسيطرق لأجل ذلك كل باب فما هي النتائج الحتمية لقانونكم هذا؟»يقصد قانون وضع سقف على معدل الفائدة. يجيب لوك عن هذا السؤال بثلاث نتائج: أولاً، هذا القانون سيؤذي التجارة التي تعد أساس الغنى لأنه سيجعل عمل التاجر أكثر تعقيداً. ثانياً، أولئك الذين يمتلكون مهارة التعامل بالنقود سيحرصون على ألا يحصل الأيتام والأرامل إلا على أقل قدر ممكن قانونياً من الفائدة عن نقودهم بحجة تطبيق القانون. ثالثاً، مثل هذا القانون سيضع الصيارفة وخبراء المعاملات النقدية في موقف قوي أمام الغير، لأن هؤلاء

سيجدون الوسيلة لاقتضاء أعلى الفوائد عند الاقتراض وبذل أقلها عند الاقراض. ويضيف سبباً رابعاً هو أن هذا القانون سيفتح الباب أمام الجريمة! فكما يبدي الناس أقصى استعداد لدفع أي ثمن مقابل الغذاء أيام المجاعة فسيكونون على أقصى استعداد لدفع ما يتوجب دفعه للحصول على النقود عند الحاجة إليها. وبالتالي فالوقوع في الجريمة أمر حتمي ويتوسع لوك في انتقاد التقييد الحكومي لمعدل الفائدة بحجج مبنية على منطق السوق وبحجج تستدر عاطفة المشرّع باليتامى والمساكين . وهكذا نصل إلى مرحلة لم يعد فيها المفكر الغربي يناقش أخلاقية الربا ولا يضطر لاستخدام تعبير الربا" أو "الفائدة بل أصبحنا نتحدث عن الفائدة وعن وجوب عدم التدخل في معدلها، نظرة لا تزال موجودة في عالمنا المعاصر في المدارس "الليبرالية" المتطرفة. في الحقيقة، جاء دفاع لوك عن حرية سعر الفائدة رداً على تشايلد Sir Josian Child الذي نشر كراساً عاد 1668 بعنوان «ملاحظات موجزة على التجارة والفائدة على النقود» تضمن ملحقاً يحتوي على نسخة من مقالة كتبها سياسي يدعى كولبيبر Culpepper عام 1621 يهاجم فيها الربا. أراد تشايلد أن يتم تخفيض سعر الفائدة القانوني وساق لهذه الغاية مبررات ضعيفة وآراء لا تستند إلى أساس اقتصادي من قبيل أن هولندا ذات معدل الفائدة الأقل أكثر ازدهاراً وأن الاقتصاد المحلي كان يزدهر تاريخياً مع كل تخفيض في سعر الفائدة القانوني. لم يكن موضوع الكتاب عن الفائدة فقط لكنه تناول مسائل كثيرة إلا أنه ضعيف على المستوى العلمي.

10- لوك والنقود

استخدم لوك منطق العرض والطلب ليظهر أن سعر النقود (الفائدة) يتحدد في السوق على غرار أسعار بقية السلع، بحيث أن معدل الفائدة يصبح تابعاً لربحية الاستثمار وليس لمقتضيات قانونية. ويتابع لوك تحليله على هذه الأرضية ليجادل في أن قيمة النقود أو القوة الشرائية للنقود ما إلا تابع لكمية النقود في التداول، وهذا جانب مما سيعرف لاحقاً بالنظرية الكمية في النقود، وكان يرى أن هذه النظرية تنسحب في التطبيق على المستوى النقدي الدولي. ويجدر بالذكر أن لوك لم ير فرقاً بين تأجير الأرض وايجار النقود. ويتساءل كيف يحلّل عاقل الأول ويحرّم الثاني!؟ انخرط لوك هي في خلاف مع لاوندز Lawndes، وهو مؤسسي بنك إنجلترا، حول قضية المسلوكات الفضية. كان لاوندز قد نشر مقالة عام 1695، وفي ذلك الوقت كانت النقود الفضية في إنجلترا قد وصلت إلى حالة مزرية، فقد كانت تعاني من اهتراء شديد ولم يعبر وزنها عن قيمتها الفعلية، أي أن ما تحمله من معدن ثمين يقلّ عن القيمة الممهورة عليها. وكانت مقصوصة الأطراف Clipped. وأصبح وضع المسكوكات الفضية قضية رأي عام إن صح التعبير . وانقسم المعنيون بهذه القضية إلى فريقين. الأول، زعيمهم لوك، كان يرى وجوب إعادة السك بحيث يعكس الخاتم القيمة الفعلية أو الوزن الفعلي، والآخر يرى ترك الأمر على ما هو عليه كون الناس عرفت ذلك واعتادت عليه وأصبحت تتصرف النقود في ذلك الزمان كانت تصنع من الذهب الخالص أو الفضة الخالصة، وكانت تتعرض للاهتراء مع الاستعمال، فلم يكن غريباً ألا تكون كاملة الاستواء والاستدارة. فإذا ما قام أحدهم بقص محيط المسكوكة قليلاً فإن أحداً لم يكن لينتبه على الأغلب. تستخدم الأجزاء المقصوصة من كميات كبيرة من النقد في سك نقود مزورة أو تباع للصائغ . وصلت عقوبة جريمة قص أطراف النقود في بريطانيا إلى حد الإعدام. على أساسه. وكان لاوندز صاحب الرأي الثاني. ويبدو أنه كان متخوفاً من عواقب إعادة السك على صعيد الضجيج الاجتماعي الذي يرافق العملية والذي لا يمكن التنبؤ بنتائجه أما موقف لوك فقد كان واضحاً. يجب أن تعبّر القيمة المعلنة بالخاتم الوزن الفعلي للفضة. في حين تمثل اقتراح لاوندز بتغيير القيمة الممهورة (الخاتم) بتخفيضها حوالي عشرين بالمئة الأمر الذي رأى فيه لوك حلاً عبثياً سخيفاً. وظل هذا الخلاف محل دراسة وتعليق حتى ما بعد منتصف القرن العشرين.

أ. محمد عبد العزيز